ROUTE
EDUCATIONAL & SOCIAL SCIENCE JOURNAL
ISSN: 2148-5518

Volume 9, Issue 1, Jan 2022, p. 1-34

Article Information

Article Type: *Research Article*

This article was checked by iThenticate.

Article History:
Received
01/01/2022
Received in revised form
11/01/2022
Available online
28/01/2022

WAYS TO REDUCE THE PHENOMENON OF ECONOMIC DEPENDENCE AND ITS IMPACT ON BUILDING THE POWER OF THE STATE (IRAQ AS A MODEL)

MUSLIM MAHDI ALI [1]

Abstract

Iraq occupies strategic importance due to its geographical location, as it occupies the eastern part of the Fertile Crescent, which surrounds the Arabian Peninsula and neighbors two non-Arab countries, Turkey and Iran, and because it has recently become a major importer of consumer goods, due to its dependence mainly on the export of oil, and the lack of exploitation Any other resources, so the study of the economic situation of Iraq in the light of political geography is one of the important and vital topics that should be studied and dealt with in research, especially in our time because economic power is the cornerstone of all other power elements according to the method of power analysis in the geopolitical literature. Iraq suffered from colonial control for a long time, despite its liberation from colonial control and gaining political independence, but it was not liberated from economic dependence on advanced capitalist countries and international financial institutions. Thus, the economy lost its independence. This has resulted in the unequal relationship between the Iraqi economy and international financial institutions (economic dependency). To find out the extent of independence and the degree of exposure to the outside. In the field of power analysis, the study reached many conclusions that the Iraqi economy depends on one commodity, which is oil, which has lost its independence and made it a dependent economy. Therefore, the Iraqi economy is one of the economies that suffers from structural distortions and geopolitical weakness. The letter recommended the adoption of economic strategies and laws that address structural distortions, advance the reality of the Iraqi economy, and move towards a policy aimed at achieving economic independence.

[1] Teacher in the Ministry of Education / General Directorate of Education in the province of Babylon., doctormuslim2020@gmail.com .

Keywords: immediate , volleyball, defending.

سبل الحد من ظاهرة التبعية الاقتصادية واثرها في بناء قوة الدولة (العراق نموذجا)

مسلم مهدي علي[2]

الملخص

يحتل العراق اهمية ستراتيجية نظرا لموقعه الجغرافي ، بكونه يشغل الجزء الشرقي من منطقة الهلال الخصيب الذي يحيط بشبه الجزيرة العربية ويجاور دولتين غير عربيتين هما تركيا وايران ، ولأنه قد اصبح في الاونة الاخيرة مستوردا كبيرا للسلع الاستهلاكية ، بسبب اعتماده بشكل رئيسي على تصدير النفط ، وعدم استغلال اي موارد اخرى ، لذلك فان دراسة الوضع الاقتصادي للعراق في ضوء الجغرافية السياسية تعد من المواضيع المهمة والحيوية التي ينبغي دراستها وتناولها بالبحث ، لاسيما في وقتنا هذا لان القوة الاقتصادية تعد حجر الزاوية في مجمل عناصر القوة الاخرى طبقا لمنهج تحليل القوة في ادبيات الجغرافية السياسية .

عانى العراق من السيطرة الاستعمارية لفترة طويلة، على الرغم من تحرره من السيطرة الاستعمارية وحصوله على الاستقلال السياسي إلا أنه لم يتحرر من التبعية الاقتصادية للبلدان الرأسمالية المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية، ومن أهم مظاهر التبعية الاقتصادية هو تشويه واختلال البنى الهيكلية للاقتصاد العراقي واعتماده على القروض والمنح الخارجية مما أفقد الاقتصاد استقلاليته. وقد ترتب على تلك العلاقة غير المتكافئة بين الاقتصاد العراقي والمؤسسات المالية الدولية (التبعية الاقتصادية) وستنطلق الدراسة من الفرضية التي مفادها أن التبعية الاقتصادية لها أثار جيوبولتيكية على هيكل وقوة الاقتصاد العراقي، الهدف منها دراسة تطور مشكلة التبعية الاقتصادية باستعمال مؤشرات القياس الكمي لمعرفة مدى استقلاليته ومدى درجة انكشافه للخارج. وفي مجال تحليل القوة توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي مفادها أن الاقتصاد العراقي أن العراق يعتمد على سلعة واحدة هي النفط ما أفقده استقلاليته وجعله اقتصاداً تابعاً لذلك يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات التي تعاني من تشوهات هيكلية وضعف جيوبولتيكي. وأوصت الرسالة بأتباع استراتيجيات وقوانين اقتصادية تعالج التشوهات الهيكلية والنهوض بواقع الاقتصاد العراقي والتوجه نحو سياسة هدفها تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التغذية ، الكرة الطائرة، الدفاع، عراق، تبعية، جغرافية سياسية.

[2] مدرس في وزارة التربية / المديرية العامة لتربية محافظة بابل.

اولا- المشكلة:

تتلخص مشـــكلة البحث في زيادة التبعية الاقتصـــادية في العراق واثارها الجيوبلتيكة المســـتقبلية التي اصبحت اخطر ما يواجه الدولة العراقية .

ثانيا -الفرضية:

تتلخص فرضية البحث حول زيادة التبعية الاقتصادية واثارها المستقبلية الجيوبولتيكية على هيكلية القوة في العراق وغياب التنوع الاقتصادي وسيطرة الاقتصاد الريعي بشكل كبير الذي ينعكس باثار سلبية على وضع قوة الدولة سياسيا واقتصاديا

ثالثا – اهداف البحث :

١- التعرف على الوضع المستقبلي الجيوبولتيكي للعراق في ظل تنامي مفهوم التعبية العراقية

٢-الدراسة والبحث في مشكلة التبعية الاقتصادية واثارها على الاقتصاد العراقي

رابعا- **منهجية** البحث

لابد لكل موضوع متشابك مفاهيمه الخاصة للبحث وتقصي الحقائق لذلك اعتمد البحث المنهج التاريخي في تحليل الظاهرة تاريخيا ومنهج تحليل القوة بالاعتماد على التحليل للظاهرة .

خامساً - الحدود المكانية والزمانية للدراسة:

تتحدد الحدود المكانية للبحث في العراق الذي يقع بين دائرتي عرض عرض 29-37 شـــمالا ومن خطي طول 38-48شرقا. اما الحدود الجغرافية للبحث في تتمثل في العراق (ينظر خريطة 1)

(خريطة ١)
الموقع الفلكي للعراق

المصدر : عمل الباحث اعتماداً على وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠٠ ، لسنة ٢٠٠٧ .

المبحث الأول

منظور جيو – اقتصادي

أولا: مفهوم التبعية ومقاييسها من التبعية

اخذ موضـوع التبعية يحظى بأهتمام متزايد، لا سـيما على نطاق واسـع من قبل المفكرين والمثقفين والأكاديمين، فضـلاً عن أهتمام النخب القيادية والمؤسـسـات الرسـمية، لما لها من تماس شـديد وعلاقة وثيقة بالعديد من مجريات السـياسـة الدولية ، وهذه الجاذبية التي تتحلى بها السـياسـة الخارجية جعلت منها مفردة مقترنة بجملة أفعال لا حصـر لها كالتبعية السـياسـية والاقتصـادية والاعلامية والتجارية الخ. ومن هنا يمكن القول بأن البحث في الممارسات العملية لأية ظاهرة، لابد وان تسبق بأطار نظري لتلك الظاهرة ، [3]

وعليه يمكن تعريف التبعية على انها عملية تسـمح للدول الرأسـمالية بالتغلغل في اقتصـادات دول العالم الثالث دون وجود قيود تمنع ذلك التدخل وتقوم بربط النشاطات الاقتصادية لتك الدول النامية بالاقتصاد الرأسمالي بصورة مباشرة وغير مباشرة. [4]

ويمكن ان تعرف التبعيـة كـذلـك على انهـا ربط قسـري بين التـابع والمتبوع في جميع المجـالات الاقتصـادية والاجتماعية والعسـكرية [5]والتبعية بصـفة عامة هي خضـوع وتأثر اقتصـاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية بفعل ما تملكه هذه القوى من إمكانات السـيطرة على الاقتصـاد التابع، بشـكل يتيح للاقتصـاد المسـيطر من جني أكبر نفع ممكن من موارد الاقتصـاد التابع دون مراعاة مصـلحة الاقتصـاد الأخير [6]، بحيث تصبح علاقات التبعية في النهاية لصالح الاقتصاد المسيطر.

ظهر مفهوم التبعية الاقتصـادية في البداية في دراسـات بعض باحثي أمريكا اللاتينية كتفسـير لظاهرة التخلف الاقتصادي في الدول النامية التي تربطها علاقات تبعية مع الدول المتقدمة[7].

([3])ابراهيم العيسوي قياس التبعية في الوطن العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , جامعة الامم المتحدة , بيروت 1989 ص13 .

([4])يوسف عبدالله فضيل البدرانه , التبعية الاقتصادية واثارها في الدول الاسلامية , رسالة ماجستير م , كلية الشريعة , جامعة اليرموك , 1999, ص15

([5])عبد الله سطي , نوباغ التبعية دراسة مكنزمات ازمة التخلف في المجتمعات العالم ثالثية , بحث منشور عبر الشبكة

(6) جامعة الدول العربية، العلاقات الاقتصادية بني البلاد العربية. إعداد د. محمد لبيب شقير، 1958، ص 45 .

(7) د. محمد السماك، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبولينيكية المحتملة، المستقبل العربي، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 51، السنة التاسعة، سبتمبر 1986، ص62 .

وينصـــرف مفهوم التبعية الاقتصـــادية إلى العلاقة غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية القائمة على الاستغلال والتبادل غير المتكافئ وأسلوب الاستثمارات والمعونات التي تشكل عودة للاستعمار الجديد[8]. . وعرفها دوس سانتوس بأنها حالة ما يكشف فيها سائر أنظمة الدول الاقتصادية من ناحية التطور والتوسع وآخرى تابعة لها اقتصاديا أن العلاقات المتبادلة بين نظامين اقتصاديين وبين هذه وبين العالم تأخذ طابع التبعية عندما تستطيع بعض الدول دول المركز أن تتوسع وأن تعتمد على ذاتها في حين الدول الأخرى دول الأطراف أو الهامش لا تستطيع ذلك بوصفها انعكاس لهذا الوضع الذي قد يكون له آثار إيجابية أو سلبية على التنمية مباشرة.

وربما يقصد بها تخصص الدول النامية في تصدير المواد الأولية تلبية لاحتياجات الاقتصاديات المتقدمة [9]، وقد يشار إليها بأنها التجزئة وربط اقتصاديات الدول كلا على حده بالسوق الرأسمالي العالمي[10].وبالرغم من اختلاف وجهات النظر حول مفهوم التبعية و تعدد مفاهيمها إلى أنه جميع المفاهيم تصب في بوتقة واحدة وهي تدل على استغلال الدول المتقدمة صناعيا وسيطرتها على دول العالم الثالث وما يترتب عنها من تكريس وتعميق التخلف الذي تصل إليها الدول التابعة من التخلف سواء كان على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي عن طريق السلبي إرادة الشعوب و استغلالها السياسي والاقتصادي والثقافي وعن طريق تقييد حريتها وسيادتها وسط الاحداث المتسارعة التي تمر بها البلدان النامية

ويرى فريق من الاقتصاديين أن صور التبعية المنتشرة في اقتصاديات الدول النامية ما هي إلا نتيجة لأثر تبعية سياسية سابقة في الوقت الذي لا زالت فيه العلاقات الاقتصادية الدولية لا تخرج عن كونها مجموعة من العلاقات بين المسيطرين (الدول المتقدمة) والتابعين (الدول النامية) [11].

(8) د. أحمد محمد أبو الرّب، تحديات التنمية في الوطن العربي، طباعة المؤسسة الصحفية الأردنية، ط 1 – 1979، ص 64 .

(9) د. محمد عبدالعزيز عجيمة، د. عبدالرحمن يسري، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، 1979، ص 30 .

(10) د. عبدالوهاب رشيد، التكامل الاقتصادي العربي، لا يوجد اسم ناشر ولا سنة نشر، ص 41 – 43 .

(11) د. حمدية زهران، مشكلات التجارة الدولية في البلاد المتخلفة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1979، ص 17

–د. عادل أحمد حشيش، مبادئ الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، ص 343 .

ثانيا – انواع التبعية الاقتصادية

النوع الاول التبعية المالية يعود هذا النوع الى الأزمة المالية التي حدثت نهاية القرن العشـــرين عندما سيطرت الراسمالية مالية على المراكز المسيطر عليها وتوسعها في الخارج عبر شركات وادوات مختلفة وزاد ذلك من إنتاجها للمواد الأولية والزراعية بما يكفي أن يطلق عليها التنمية نحو الخارج وزيادة التبعية المالية في الآونة الاخيرة نتيجة لاعتماد البلدان النامية على مصادر التمويل الاجنبية كالديون السيادية لتمويل العجز المســـتمر في موازينها و معاملاتها التجارية ويرجع ذلك الى ســـببين هما لعجز وعدم كفاية وارداتها من السلع اللازمة لبرامج التنمية وعدم القدرة على مواجهة مطالب شعبها لسد حاجاتها الغذائية مع تزايد معدلات التضـخم وبالتالي تضـطر الدولة إلى اللجوء إلى الخارج والاعتماد عليه في سـد عجزها المالي والاقتصـادي وخضوعها لأليات السيطرة من المؤسسات المالية الدولية من قبل الدول الممولة لها [12]

النوع الثاني التبعية التجارية تعود التبعية التجارية ترجع إلى بداية القرن الســادس عشــر (ضــمن ماكان يســمى بالاســتعمار الاوربي للدول النامية) إذا ســيطر الاســتعمار في تلك الحقبة على رأس المال النقدي والتجاري مؤثرة على العلاقات الاقتصــادية وان الســبب في ذلك يعود الى أن الدول النامية (المســتعمرات) تشكل سوق واسع لتصريف ما تنتجه الدول الصناعية المتقدمة (الاستعمارية) وأن طغيان السلع التي تنتجها هذه الدول من مواد وملابس وأدويه وأدوات منزلية وغيرها و اكتســـاح هذه الأســـواق المحلية للدولة التابعة جميعها تديرها من قبل الشركات الكبرى التي تقيم مشاريع انتاجية تخضـع في سياساتها للجهة الممولة سواء كانت شــركات دولية (مثل شــركة الهند الشــرقية ســابقا – شــركة لنج المتحدة) او بنوك (مثل دي روما الايطالية)وشـــركات تابعة لها فضـــلا عن أن الإنتاج المحلي في الدول التابعة عبارة عن مواد اولية تقوم الدول الاستعمارية باخذها وتصنيعا وبيعها على هيئة سلع في اسواق الدول التابعة مرة اخرى [13]

النوع الثالث التبعية التكنولوجية ابرز واخطر انواع التبعية في العالم والتي باتت تهدد المجتمعات في ظل تطور العولمة وتعد اخطر انواع التبعية على الدول النامية وتتجســـد هذه التبعية في عدم تنوع الســـلع في الاسواق واقتصـارها على الاستيراد من بلد واحد فقط واحادية حركة السلع وارتفاع معاملات استيراد رؤوس

([12])محمد عبد العزيز عجمية وآخرون مذكرات في التنمية والتخطيط مركز الكتب الثقافية بيروت 1984 ص 35

([13])هوشيار معروف دراسات في التبعية الاقتصادية استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي مقترحات فكرية وحالات دراسية دار الصفاء للنشر عمان 2005 ص 110

الأموال الإنتاجية وتعد هذه من أصعب المشكلات التي تواجه التصنيع في الدول النامية لأن هذه الظاهرة تعيق أي اتجاه نحو الإسراع بمعدلات التحولات المتوازنة إن الخطورة وراء التبعية التكنولوجية تكمن في هذا العنصر التكنولوجي هو الذي يحدد التقدم الاقتصادي لأي بلد ويتضح هذا في الدول النامية التي تعاني من عدم وجود تكنولوجيا فيها لذلك تقوم هذه الدول بالاستعانة في الدول الرأسمالية لسد النقص من هذه المواد تستورد الدول النامية من السلع الرأسمالية المتمثلة بالتكنولوجيا ما يقارب 90% وتنتج محليا ما يقارب 10% من السلع البدائية [14]

ونستنتج من ذلك أن التبعية مصطلح نقصد به خضوع دولة لدولة أو دول أخرى مما يزيد من انكشاف الاقتصاد وربطها بعجله النظام الاقتصادي العالمي وهذا يحرم عليها ممارسة أبسط حقوق السيادة على المستوى الإقليمي والدولي واهم مقاييس التبعية الاقتصادي في العراق هي : –

أولاً: مقياس الانكشاف الاقتصادي:

تبرز أهمية هذا المقياس في أنه يدلنا على مدى مساهمة صافي التجارة الخارجية بشقيها (الاستيراد والتصدير) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي العراق، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذا الدولة [15].

وعليه فإذا كان هذا لمؤشر مرتفعاً دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي [16]. ومن خلال الواقع الاقتصادي العراقي يتضح ان العراق معظم صادرات العراق كانت من المواد الخام الاولية والتي ادت الى استنزاف الثروات الخام للعراق وهذا يؤكد مدى تبعية الاقتصاد العراقي الى الاقتصاد الخارجي وربط الحصول على الريع النفطي بالمؤسسات المالية والاقتصادية العالمية وهذا يدل على معدلات انكشاف اقتصادي عالية . ينظر جدول (1) الذي يتضح من خلاله انتاج النفط للسنوات القادمة

([14]) هوشيار المصدر السابق ص111

(15) الأمانة العامة لاتحاد الغرف العراق الخليجية، التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة 1971 – 1982م، ص9 .

(16) المصدر السابق، ص 10 .

ينظر جدول (1) الذي يتضح من خلاله انتاج النفط للسنوات القادمة

السنة	صادرات النفط مليون برميل في اليوم	النفط الخام المستخدم مليون برميل في اليوم	انتاج النفط الخام مليون برميل في اليوم	سعر النفط الحقيقي الثابت بدولار 2017 دولار للبرميل	قيمة النفط المنتج بالسعر الحقيقي مليار دولار
2017	3,62	0,58	4,20	60.00	91,91
2018	3,70	0,61	4,31	60,82	95,67
2019	3,78	0,65	4,43	61,64	99,58
2020	3,86	0,68	4,55	62,48	103,67
2021	3,95	0,72	4,67	63,33	107,92
2022	4,04	0,76	4,80	64,19	112,39
2023	4,13	0,80	4,93	65,06	117.05
2024	4,22	0,85	5,07	65,95	121,92
2025	4,31	0,89	5,21	66,84	127,01
2026	4,41	0,94	5,35	67,75	132,32
2027	4,51	1,00	5,50	68,67	137,88
2028	4,61	1,05	5,66	69,60	143,69
2029	4,71	1,11	5,82	70,55	149,79
2030	4,81	1,17	6,98	71,51	156,16
2031	4,92	1,23	6,16	72,48	162,83
2032	5,03	1,30	6,33	73,47	169,79
2033	5,14	1,37	6,52	74,46	177,10
2034	5,26	1,45	6,71	75,48	184,74
2035	5,38	1,53	6,90	76,50	192,75
2036	5,49	1,61	7,11	77,54	201,18

209,96	78,60	7,32	1,70	5,62	**2037**
219,18	79,66	7,54	1,80	5,74	**2038**
228,85	80,75	7,77	1,90	5,87	**2039**
238,98	81,84	8,00	2,00	6,00	**2040**
4,24	1,359	2,84	5,52	2,23	**معدل النمو السنوي %**

المصدر :- علاء اللامي , تقرير عن الجهاز المركزي الإحصائي , وزارة التخطيط.

ثانيا- مقايس اهمية الواردات (نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي) :-

يعد هذا المؤشـــر يكون ذي دلالة قوية في تحديد مدى اعتماد الدولة على الخارج لســـد احتياجاتها المحلية , غير ان من الاهمية بمكان ادراك ارتفاع نسـبة الواردات الى الناتج المحلي لدولة ما قد لا يكون في حد ذاته ذا دلالة قوية على مدى التبعية لتلك الدولة ,فقد تكون هناك دولتين تكون نســـبة الواردات في كل منهما مرتفعة ولكن مع ذلك تتمتع احدى الدولتين بالاســـتقلالية بينما تعاني الاخرى من التبعية الاقتصـــادية للخارج وان الفرق بين هاتين الدولتين يتعلق بمدى التكامل الاقتصـــادي لهذه الدول ومرتبطة ايضـــا بنوعية الواردات لها , ومن خلال المعادلة التالية نرى ان العراق لا يعاني من تبعية اقتصـادية فقد بلغت درجة اهمية الواردات حوالي 25,66% , فيما لو كانت النتيجة بين 20 – 30% فان اقتصـــاد الدولة يكون في مرحلة انتقـاليـة , امـا فيمـا لو كـانـت اقـل من 20% فـان الـدولـة تكون في حـالـة اســـتقلاليـة[17]

درجة اهمية الواردات = قيمة الواردات /الناتج المحلي الاجمالي × 100

ويكاد يكون هناك توافق في الرأي بين العديد من الاقتصـــاديين [18] في أن أبرز مظاهر التبعية في الاقتصـاد العربي تتمثل في الأهمية التي يشـكلها قطاع التجارة الخارجية كما في الاقتصـاد القومي العراق . ومن خلال هذا المؤشـــر يتضـــح لنا ان العراق يمر في مرحلة الانتقالية , اذ ان قيمة المعادلة بلغت59,40, اذا كانت قيمة المعادلة بين 50-70% فان الدولة في حالة انتقالية واذا كانت قيمة المعادلة اقل من 50%

([17]) سـير وان عارب سـيان , الانعكاسـات الجغرافية السـياسـية لمشـكلة التبعية الجغرافية على الامن الاقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية , دار صنعاء للنشر والتوزيع , عمان , الطبعة الاولى , 2011, ص49 .

(18) د. فليح حسن خلف، التنمية والتبعية في الاقتصـاد العربي، الناشـر مجلة النفط والتعاون، بغداد، العدد الأول كانون الثاني – شـباط، 1986، ص43 .

فان الدولة ذات اســـتقلالية ,اما اذا كانت قيمة المعادلة اكثر من 70% فان الدولة تعاني من التبعية ومن خلال ذلك وحســـب ما تقدم وهذا يعني أن اقتصـــاد الدولة في مرحلة الانتقالية أن الســـبب وراء تذبذب قيمة المؤشـر وعدم اسـتقرارها تعود إلى أن الاقتصـاد العراقي يعتمد على إنتاج سـلعة واحدة مقابل ما يحتاجه من السلع المستوردة التي تعاني من زيادة مستمرة في الأسعار

درجة الانكشاف الاقتصادي = قيمة الصادرات + قيمة الواردات / الناتج المحلي الاجمالي ×100 [19]

ثالثا – مقياسِ درجة اهمية الصادرات (نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي) :-

كلما خصـــصـــت الدولة جزءا كبيرا من انتاجها للتصـــدير كان ذلك دليلا على اعتمادها الكبير على الخارج , فاذا كانت قيمة المعادلة بين اقل من 10% فأنها تدل على اســـتقلالية الاقتصـــاد العراقي , اما اذا كانت قيمة المعادلة بين 10 – 25% فأنها تدل على ان الدولة في حالة انتقالية , بينما اذا كانت قيمة المعادلة اكثر من 25% فأنها تدل على ان الدولة تعاني من التبعية الاقتصادية . ومن خلال المعادلة التالية نلاحظ ان درجة اهمية الصادرات في العراق بلغ 41,56% وهي نسبة جدا كبيرة وتبين ان العراقي يعاني من التبعية .

درجة اهمية الصادرات = قيمة الصادرات / الناتج المحلي الاجمالي × 100 [20]

رابعا– مقياس نسبة تغطية الصادرات للواردات :

يعتمد هذا المؤشر على مدى وفرة السلع المنتجة والمواد الاولية القابلة للتصدير وايضا على سياسة الدولة في استخدام عائدات التصدير ففي الاقطار المصدرة للنفط وبكميات قد تصل نسبة تغطية الصادرات للواردات بعشـــرة امثال او اكثر عن قيمة الواردات , فاذا كانت نتيجة المعادلة اقل من 60% فأنها تكون في حالة تبعية اما اذا كانت النتيجة بين 60 – 80% فأنها تكون في حالة انتقالية بين التبعية والاســـتقلالية وان كانت النتيجة بين 80 –100% فان هذه الدولة تحظى بالاســـتقلالية الاقتصـــادية وعند اســـتخدام المعادلة

[19]) التقرير الاقتصادي العربي الموحد , عام 2014 , ص 386– 477 .

(20)– المنظمة العراق للتنمية الصناعية، بغداد، مدخل لإستراتيجية التنمية الصناعية والتعاون الصناعي العربي، ط1، 1402هـ / 1982م، ص31

الرياضية نرى ان نتيجة المعادلة بالنسبة للعراق بلغت حوالي 61,75% وهي نسبة تكاد تكون مقبولة أي أن الدولة تعاني من التبعية الاقتصادية أن السبب وراء ذلك عدم الثبات النسبي لي صادرات العراق كونه اقتصادي يعتمد على إنتاج سلعة واحدة هي النفط التي تمتاز به تقلب أسعارها وفقا للظروف السياسية التي من الصعب السيطرة عليها لأنها تخضع لأنظمة ومخططات خارجية مما يؤدي إلى زيادة اهتمام الحكومة بهذه السلع دون غيرها على عكس الدول الأخرى التي تعتمد على السلع ذات الثبات النسبي من حيث سعرها [21]

مؤشر تغطية الصادرات للواردات = قيمة الواردات / قيمة الصادرات × 100

خامسا– مقياس التركيز السلعي للصادرات :

يعتبر من مظاهر التبعية التي ربطت تاريخياً اقتصاديات الدول النامية بما فيها العراق باقتصاديات الدول المتقدمة اعتماد الدول الأولى على المنتجات الأولية في توليد الجزء الأكبر من دخلها القومي [22]. حتى أصبحت تلك الدول المصدر الرئيسي لتلك المنتجات للدول المتقدمة. ورغم هذا الطابع العام، أو الصفة التقليدية، التي اتصفت بها اقتصاديات الدول النامية فإن هناك مظهراً آخر من مظاهر التبعية يتمثل في وجود التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي لغالبية الدول النامية، وذلك باعتمادها على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في صادراتها الإجمالية [23].

وعلى الرغم من الجهود والمحاولات التنموية التي بذلتها العراق من أجل توسيع قاعدتها الإنتاجية وتنويع سلعها التصديرية فما زالت هذه الظاهرة بارزة في الصادرات العراق والذي منه تبين أن الصادرات العراق تميزت بنمط السلعة الواحدة – والتي غالباً ما تكون سلعة أولية – حتى أصبح من الممكن تسمية

([21]) سيروان عارب مصدر سابق

(22) د. محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، مرجع سابق، ص 34 .

(23) د. محمد عبدالعزيز عجمية، د. عبدالرحمن يسري، والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 10 ، 31 .

– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وجهات أخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1982م، ص 94 .

– فالح علي الصالح، عبدالحسين محمد جواد، تنمية التجارة البينية كمدخل أساسي من مداخل تحقيق السوق الإسلامية المشتركة، بحث مقدم إلى ندوة تنمية التجارة الإسلامية، الدار البيضاء، 1989، الناشر، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات، مجلة آفاق اقتصادية، عدد 39، 1989 .

الاقتصاد العربي اقتصاد الغلة الواحدة أو الاقتصاد وحيد الجانب يقصد به مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة او مجموعه من السلع التصديرية للدولة على مجموع الصادرات , اذ انه في حالة ارتفاع نسبة اعتماد الدولة على سلعة واحدة او عدد قليل من السلع التصديرية الى مجموع الصادرات ارتفاعا يتخطى النسبة التي يمكن اعتبارها مؤمنة , وباعتبار العراق احادي السلعة باعتماده على تصدير النفط , اذ بلغت نسبة المعادلة 100% وهي نسبة تعد الدولة في حالة حرجة أي تكون في حالة التبعية وليس بمقدورها التخلص من هذه التبعية , اما اذا كانت النسبة اقل من 50% فأن الدولة تكون في حالة استقلالية , اما اذا كانت النسبة بين 50-70% فأن الدولة تعد في حالة انتقالية , وبما ان درجة التركيز السلعي تعتمد على الصادرات النفطية وتكاد تصل الى نسبة 99% نرى ان البلد في حالة تبعية اقتصادية .

سابعا- مقياس التوزيع الجغرافي للصادرات : -

يعبر هذا المؤشر عن مدى تركيز صادرات الدولة الى عدد محدود جدا من شركائها في التجارة الدولية , ولهذا فان اعتماد الدولة على عدد غير قليل من الدول في تصدير صادراتها اليها يعطيها قوة اكثر ويعود سبب ذلك الى ان القدرة التصديرية هي من العوامل المحددة لقوة الدولة على الاستيراد من جهة باعتبارها تعكس بشكل قوي طبيعة البنية الاقتصادية للدول من جهة اخرى[24] , فتكون الدولة في حالة الاستقلال الاقتصادي اذا كانت قيمة المعادلة بين اقل من 30% اما اذا كانت قيمة المعادلة بين 30 – 40%تكون حالة الدولة انتقالية , واذا كانت قيمة المعادلة اكثر من 40% فأنها تعتبر في حالة التبعية و وبالنسبة للعراق فان اكبر دولتين يصدر لهما هي امريكا اذ يصدر بما قيمته حوالي 17 مليار دولار أي بما نسبته 21% والهند حوالي 16 مليار دولار أي بما نسبته 20% [25], وباحتساب قيمة المعادلة فان العراق يعتبر ذا تبعية اقتصادية اذ بلغت نتيجة المعادلة 40,40%. **درجة التركيز الجغرافي للصادرات = قيمة الصادرات الى اهم شريكين / قيمة مجموعة الصادرات × 100**

[24]) سير وان عرب , مصدر سابق , ص 52 ,

[25]) index mundi , www. Indexmundi.com

ثامنا- مقياس التوزيع الجغرافي للواردات :

يعبر هذا المؤشر عن مدى اعتماد دولة معينة على دولة واحدة او عدد قليل من الدول في الحصول على حاجاتها من السلع والخدمات المستوردة , اذ عندما تكون قيمة المعادلة اقل من 20% تعتبر الدولة مستقله اقتصاديا اما اذا كانت قيمة المعادلة بين 20 – 30% فتعتبر الدولة في المرحلة الانتقالية , وبالتالي عندما تكون قيمة المعادلة اكبر من 30% تعتبر الدولة في هذه الحالة تابعة اقتصاديا , وتعتبران تركيا وسوريا من اكبر الدول استيرادا من العراق اذ بلغت قيمة الواردات التركية 12 مليار دولار أي بنسبة 27% من واردات العراق الكلية وبلغت قيمة الواردات من سوريا 7 مليار دولار اي بنسبه 16%[26] من واردات العراق الكلية , ومن تحليل المعادلة التالية نرى ان العراق يعاني من التبعية الاقتصادية اذ بلغت حوالي 37%

درجة التركيز الجغرافي للواردات = قيمة الواردات الى اهم شريكين / قيمة مجموع الواردات × 100

تاسعا—مقياس التبعية الغذائية :

بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي واستيعابه لأكبر القوة العاملة فيه إلا أن أخفاقه وعجزه عن تلبية الطلب المحلي المتزايد على السلع الغذائية جعل العراق تصبح منطقة عجز غذائي كبير، لاسيما في السلع الإستراتيجية التي لا غنى عنها كالقمح مثلاً، الوضع الذي فرض على العراق درجة من التبعية والاعتماد على عدد محدود من الدول المتقدمة المصدرة للغذاء، مع ما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وسياسة واجتماعية. وقبل التطرق لمناقشة جذور هذه المشكلة أو مناقشة أبعادها وآثارها المتعددة الجوانب فإننا نسلط المزيد من الضوء على حجم المشكلة الغذائية العربية من خلال نسبة الاكتفاء الذاتي، وحجم الفجوة الغذائية، والميزان التجاري الغذائي، بشكل يعكس في النهاية أزمة الغذاء في العالم العربي، ومدى حجم التبعية والاعتماد على العالم الخارجي في مجال الغذاء.

تعتبر مشكلة الأمن الغذائي العربي من أبرز المشاكل الاقتصادية الراهنة التي تواجه الدول العربية، ورغم أن تلك الدول في جملتها تحظى بمقومات الإنتاج الغذائي من ثروات طبيعية وبشرية وبشكل يمكنها من

(26) index mundi, www.indexmundi.com

تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية ويجعل موازينها السلعية الغذائية في حالة تعادل أو فائض مع العالم الخارجي [27].

ولعله مما يثير الدهشة والانتباه أن تتحول العراق إلى دول مستوردة للغذاء، بعد أن كانت من الدول المصدرة له في العقود السابقة[28]. في الوقت الذي أصبح تستخدم فيه سلعة الغذاء أداة ضغط من الدول المصدرة على الدول المستوردة. ولا ريب أن هذا التحول الذي شهدته هذه الدول في السنين الأخيرة يرجع بشكل أساسي إلى ضآلة إنتاجها الزراعي وعجزه عن إشباع الطلب المحلي للسلع الغذائية في الدول العربية، يعتبر تحقيق الامن الغذائي الوطني في اية وحدة سياسية احد اركان الاستقلال الاقتصادي والسياسي لهذه الوحدة ولذلك تسعى الدولة لتحقيق الامن الغذائي للقضاء على ظاهرة الجوع والتخلص منه نهائيا ويمكن قياس هذا المؤشر من خلال نسبة الاكتفاء الذاتي من عدد السلع الغذائية , ويمكن اعتبار السلع الغذائية الرئيسية هي الحبوب واللحوم ويمكننا اعتبار قيمة لهذا المؤشر , اذ عندما تكون الدولة قادرة على انتاج المواد الغذائية بنسبة 85% فاكثر فأنها تعد في حالة استقرار اقتصادي , اما اذا كانت بين 70 – 85% فأنها تعد في حالة انتقالية بين التبعية والاستقلال , اما اذا كانت نسبة الاكتفاء الذاتي اقل من 70% فأن الدولة تعد في حالة تبعية اقتصادية , وقد بلغ مؤشر التبعية في العراق لعام 2009 حوالي 43,77% لذلك يعد العراق في حالة تبعية بالنسبة للحبوب وفي نفس الوقت فأنه يعد في حالة استقرار اقتصادي بالنسبة للحوم .

في التبعية ظاهرة معقدة لا تقتصر على مجال واحد فهناك العديد من المجالات التي تعاني من التبعية سواء كان على المستوى الاقتصادي والسياسي والعسكري والاجتماعي والثقافي والتاريخية فهي بذلك لا تقتصر على مجال دون آخر في الدول الصناعية الكبرى إحراز تقدم ملحوظ عن طريق نشر أفكارها وهذا ما يسمى بالغزو الفكري واجر في الاقتصاديات الصغيرة في ركب النظام الراس مالي العالمي سعيا لتحقيق مصالحها وخدمة اللي شعوبها للشعوب الدول النامية ونتيجة لما تقدم فإنه تبعية لا تقتصر على الجانب الاقتصادي بل تعداها ومنها التبعية السياسية والتبعية تكنولوجية و تبعية الإقليمية و تبعية الثقافية وغيرها يمكن أن تعرف ال تبعية الاقتصادية بأنها عملية إخضاع اقتصاد قومي متخلف باقتصاد قومي متقدم سواء

(27) جامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1988، ص59 .

(28) د. أنور نعيم، د. جوريج يوسف حلبي، الأمن الغذائي في الوطن العربي، الناشر مجلة النفط والتنمية، بغداد، العدد الثاني، 1988، ص 56 .

كان اقتصاد دولة أو منطقة معينة ضمن الدولة بحيث يكون هذا الاقتصاد خاضع كليا أو جزئيا للاقتصاد القومي المتقدم او للقوانين والقرارات التي تصدر عنه بشكل يتيح لها جني اكبر نفع ممكن من موارد الدولة التابع دون مراعاة مصلحة اقتصادها بحيث تصبح علاقات التبعية في النهاية لصالح اقتصاد القوى المسيطرة وهناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى تبعية الدول النامية للدول المتقدمة صناعيا منها انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع نسبة البطالة وعدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية والموارد البشرية وضعف رأس المال فضلا عن وجود رأسمال الأجنبي والمديونية للخارج والقروض والهيمنه على الدول عن طريق الفقهاء على التسليح والتدريب العسكري والمعلومات العسكرية تعود الجذور التاريخية للتبعية الاقتصادية إلى الاحتلال الأوروبي و بداية انتشار النظام الراس مالي في القرن السادس عشر فهي ظهرت مع ظهور الرأسمالية العالمية و تقدمها لذلك يمكن التعبير عنها بأنها مظهر من مظاهر قانون النمو الاقتصـــادي ال متفاوته التبادل غير المتكافي بين دولة الاحتلال والمناطق التي تحتلها.

المبحث الثاني

سبل معالجة ظاهرة التبعية الاقتصادي في العراق مستقبلا

ان التنظير الجيوبولتيكي القائم حول منطقة الدراسة يحتاج الى فهم ماهية الحاضر والوقوف عليه من اجل تحديد مستقبل واضح للمنطقة كلمة (المستقبل) إلى الخوف والتساؤل وذلك لأن الإنسان لا يعرف الغيب، فالمستقبل يثير التساؤل عن أي شيء أخر غير معروف أي العمل من أجل الزمن القادم ولذلك تتداخل في الدراسة حركة التاريخ والمجتمع وتتشابك في إطارها معادلات الماضي والحاضر والمستقبل على أساس أن البدايات تؤشر النهايات وما بين البدايات والنهايات وجود متحرك قيمته بتكوناته وابداعاته[29].

لذا يعني المستقبل الزمن الآتي من الحال أي انه يمثل الحلقة الأخيرة في السلسة الزمنية التي تبدأ بالماضي ويتوسطها الحاضر[30].

[29] فكرت نامق عبد الفتاح– عبد الجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الامريكية حيال الخليج العربي بعد عام 2003، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد، 2012، ص359.

[30] وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، ط1، المركز الثقافي العربي، الجزائر، 1991، ص8.

وقد تجسدت دراسة المستقبل في مراحل تأريخيه وزمنية متعددة تبين كل وحدة منها اتجاهات معينة في فهم المستقبل وتباينت في طبيعة التفكير والوسائل التي يتم اللجوء اليها لفهم المستقبل والتي يمكن إن نقسمها على وفق المراحل الآتية[31]:

1. **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة ذات صيغة دينية استخدم فيها الكهنة والعرافين أدواتهم من أجل الكشف عن المستقبل مثل معرفة نتائج المعارك والحوادث التي تتسبب بفعل قوى غيبية.
2. **المرحلة الثانية:** تميزت هذه المرحلة بالتخطيط للقادم والتحول في الكيفية التي بدأ فيها الإنسان ينظر بوساطتها إلى المستقبل عبر استخدام مجموعة من الوسائل مابين تجريبية وتأملية والتي بدأت مع بدايات قرن العشرين.
3. **المرحلة الثالثة:** وهي المرحلة التي أولت اهمية لصورة المجتمع الإنساني القادم والتي تتحدد تبعاً لحدوث طفرات تغير ملامح العلاقات الإنسانية القادمة ووضع الحلول لها والمشكلات والأزمات القادمة.

وتهتم دراسة المستقبل بتحديد ما هي العوامل التي يمكن إن تؤدي إلى تغيرات هامة في المستقبل وفي الغالب ما تتراوح المدة محل الدراسة ما بين (10–25) عام والتي نعني بها المستقبل المتوسط[32]. لذا يعني الاهتمام بالمستقبل من الطبيعة البشرية للإنسان إذ انه دائماً ما يحاول أن يستشرفه ، لذا فالمستقبل هو حصيلة تراكمية لما يتتابع من الإحداث وعمليات التغير النابعة من المجتمع أو الواقعة عليه[33]. والاستشراف المستقبلي يقصد به الاستقصاء والتوقع أو التحري والاستكشاف والتصور والتنبؤ والاستشراف في اللغة من الفعل استشرف أي علا وانتصب واستشرف الشيء أي رفع بصره ينظر اليه[34].

---

[31] علي فارس حميد، التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي: دراسة في التخطيط الاستراتيجي العراقي بعد عام 2003، ط1، مركز راية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد،2012، ص33.

[32] فكرت نامق عبد الفتاح، عبد الجبار كريم الزويني، مصدر سبق ذكره، ص359.

[33] فكرت نامق عبد الفتاح– مهند حميد، الدراسات المستقبلية بين العلمية والنمطية، قضايا سياسية، العددان 35–36، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ص2–3.

[34] محمود أحمد محمد بن موسى، فاعلية برنامج مفتوح قائم على بنائية المعرفة لتنمية بعض مهارات التفكير الجغرافي واستشرف المستقبل والاتجاه نحو الجغرافيا، جامعة أسيوط، مصر، 2010، ص1.

وينطلق الاستشراف من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر والمستقبل أثر دخول عناصر مستقبلية على المجتمع واستكشاف نوعية التغيرات الأساس وحجمها الواجب حدوثها في مجتمع ما ليتشكل مستقبله على نحو معين منشود، فالاستشراف هو مهارة علمية تهدف لاستقراء التوجهات العامة في الحياة البشرية التي تؤثر بطريقة أو بأخرى في مسارات كل فرد وكل مجتمع[35].

يتضح لنا الاستشراف المستقبلي الذي (هو اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تشمل المعالم الرئيسة لأوضاع مجتمع ما أو مجموعة من المجتمعات عبر حقب زمنية مقبلة[36]. ويمكن تعريف الدراسات المستقبلية على أنها العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره[37]. وتعرف أيضاً أنها مجموعة من البحوث والدراسات تهدف إلى الكشف عن المشكلات ذات الطبيعة المستقبلية والعمل على إيجاد حلول عملية لها و تهدف إلى تحديد اتجاهات الإحداث وتحليل المتغيرات المتعددة للموقف المستقبلي والتي يمكن أن يكون لها تأثير على مسار الإحداث في المستقبل[38]. وان المتخصصين في مجال الدراسات المستقبلية و الباحثين في هذا المجال يسعون إلى تحقيق ثلاثة أهداف وهي[39]:

1. تشكيل تصور لما يمكن إن يكون عليه المستقبل.
2. دراسة البدائل المحتملة للمستقبل.
3. وضع اختيارات مسبقة بهدف العمل على تطويع التطورات لتنسجم مع تلك الخيارات وهذا الهدف الأخير يطلق عليه اسم (التنبؤ المعياري) أو (التصور الغائي للمستقبل) والذي يلخص معناه في (ما

---

[35] فكرت نامق عبد الفتاح، مهند حميد، مصدر سبق ذكره، ص9.

[36] فكرت نامق عبد الفتاح- عبد الجبار كريم الزويني، مصدر سبق ذكره، ص361-362.

[37] وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية النشأة والتطور ولأهمية، على الموقع www.altasamoh.net.

[38] محمد فالح الجهني، الدراسات المستقبلية شغف العلم واشكالات المنهج، مجلة المعرفة، العدد 175، كلية التربية، جامعة طيبة، السعودية، بلا ت، ص2.

[39] فكرت نامق عبد الفتاح- عبد الجبار كريم الزويني، مصدر سبق ذكره، ص362.

يجب إن يكون) ويرى المختصون في دراسات المستقبل إن التنبؤ المعياري هو الحقل الذي يتناول السبل الكافية لجعل المستقبل يتناسب ورغبتها.

لذا فأن من السعي لاستشراف صورة المستقبل في أي مجال ما هو ألا محاولة لرسم صورة تقريبية للمشهد الذي سيكون عليه الحال في المدة المقبلة من خلال الاستناد إلى معطيات الحاضر فالصورة المستقبلية ستكون انعكاساً لما هو عليه الحال في الوقت الحاضر مضافاً إليها أثار التغير والعوامل المحيطة. ومن هنا يمكننا القول أن أفاق المستقبل لأثر التبعية الاقتصادية ، في السياسة الخارجية ستنبثق من حقائق ومعطيات الأوضاع الراهنة في عموم البيئة الإقليمية والدولية يضاف اليها جملة الصدف الخلاقة وهامش التغيير القائم على اساس معطيات معينه موجوده او توقع حدوثها وسيكون هناك مشاهد لمستقبل .

ومما يجدر التنويه به أن علاقات التبعية الاقتصادية في العراق لها جذور تاريخية، ترجع لفترة النفوذ الأجنبي الذي أورث التخلف والتجزئة بينها ، بعد أن غرس فيه من أسباب الفرقة والتجزئة ما يعمل إلى يومنا هذا، والنزاعات الحدودية ، والاستثمارات الأجنبية خلال القرن التاسع عشر ، التي أصبحت بمثابة الأداة الرئيسية لدمج الدول النامية بالسوق الرأسمالية، حينما تدفقت نحو مجالات الإنتاج الأولى في الدول النامية حتى أدى ذلك إلى انشطار الاقتصاد [40] القومي إلى قطاعين أحدهما متخلف بدائي والآخر قطاع تصديري منعزل عن بقية قطاعات الاقتصاد القومي، وأصبح بمثابة مراكز أمامية للاقتصاد الأجنبي، يمدها باحتياجاتها من موارد الدول النامية بأبخس الأسعار [41].

ورغم حصول العراق [42] على الاستقلال السياسي كما هو حال الدول النامية الأخرى فقد سعت الدول الرأسمالية المتقدمة التي حققت ثروات هائلة من مستعمراتها القديمة ولا زالت إلى تطوير آليات جديدة من التبعية، لتجعل من الاستقلال السياسي العربي استقلالاً صورياً فارغ المضمون [43] حتى يتسنى لها

(40) جامعة الدول العربية، دراسات في تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادي العربي، 1978، ص 18 .

(41) د. محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983، ص 59 – 60 .

إبراهيم سعد الدين، النظام الدولي وآليات التبعية، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 9 ، أغسطس 1986، ص 94 – 95 .

(42) باستثناء فلسطين المحتلة.

(43) د. نادر فرجاني، هدر الإمكانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4، 1985، ص 79

ممارســـة نوع آخر من الاســـتعمار وهو الاســـتعمار الاقتصـــادي أو التبعية الاقتصـــادية (Economic Dependence) وذلك لضـــمان بقاء الدول الأطراف (الدول النامية) تؤدي وظيفتها الاقتصـــادية التي تلبي احتياجات اقتصاديات دول المركز الصناعية في إطار التقسيم الدولي للعمل وعلاقات التكامل التبعي.

ولعل مما زاد من قســوة التكامل التبعي مع اقتصــاديات الدول المتقدمة ســياســات التنمية القطرية في الدول العربية، حيث اتجهت كل دولة بمفردها إلى تحقيق التنمية الاقتصـــادية عبر إمكانياتها المحدودة، مما جعل التنمية الاقتصـــادية في العراق تواجه العديد من التحديات، نظراً لافتقاد كل دولة عربية بمفردها لمقومات التنمية الاقتصادية المستقلة.

ولقد كان من نتائج هذا الإرث التاريخي (التبعية) الذي تم بمقتضـــاه إلحاق الدول النامية بما فيها العراق بالدول التي تشــكل قلب النظام الرأســمالي من منطلق عدم التكافؤ تقييد الإرادة الوطنية للدولة التابعة وشـل قدرتها في رسـم السـياسـات الملائمة لها مقابل هيمنة الدول المتقدمة في تحديد مسـار تلك السـياسـات بشـكل يتيح لها تسـخير موارد الدول النامية لخدمة اقتصـادياتها [44] "في إطار اسـتراتيجيه عالمية للمحافظة على النظام الرأســمالي العالمي وتوســيع نفوذه مع الاحتفاظ للاقتصــاديات التابعة بدور متدني في التقســيم الدولي للعمل، وإن تغير هذا الدور من مرحلة لأخرى»[45].

ومع عدم الإقلال من دور الاحتلال العسكري الذي استخدم في المراحل الأولى لغرض التبعية وتحديد طبيعة علاقات الدول المستعمرة بمستعمراتها القديمة وفرض نمط معين من التخصص الدولي لا زالت ملتزمة به الدول النامية فإن اسـتمرار وتجدد التبعية في المرحلة الحالية يعزى إلى حد كبير لسـياسـات الدول النامية نفسها، التي تندمج بشكل كبير في السوق الرأسمالية العالمية، التي ما زالت تسيطر على أسواق السلع والمال والقروض والخدمات والاســتثمارات والتكنولوجيا وغيرها [46]. مما جعل الدول النامية ومنها العراق تجاه علاقة غير متكافئة، لذا فإن التخلص من التبعية ليس معناه انغلاق العراق على نفســـها، أو انعزالها عن العالم الخارجي، وإنما هو التخلص من علاقات الاســتغلال المضــادة للتنمية الاقتصــادية المســتقلة، واســتبدالها بعلاقات متكافئة تضمن لها الاستقلال الاقتصادي والسياسي.

(44) د. إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لا توجد سنة نشر، ص 13 – 17 .

(45) المرجع نفسه، ص 13 – 14 .

(46) إبراهيم سعد الدين، النظام الدولي وآليات التبعية، مرجع سابق، ص84 .

من المسلم به أن التجارة الخارجية العراق تعتبر من أهم صور العلاقات الاقتصادية لهذه الدول مع العالم الخارجي.

وتزداد أهمية هذه التجارة العراق كما هو حال الدول النامية الأخرى لأنه من خلالها تستطيع هذه الدول التصدير الفائض من منتجاتها السلعية – المحدودة العدد – واستخدام عوائدها في تمويل مستورداتها – الشديدة التنوع – اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

وعلى الرغم من ذلك فإن طبيعة التجارة الخارجية العراق – المتميزة بانكشافها الاقتصادي المرتفع على العالم الخارجي واعتمادها على تصدير منتج أولى واحد (النفط) وكذلك وتنوعها المفرط في مستورداتها وتركزها مع عدد محدود من الشركاء التجاريين وغير ذلك – ساهمت في إيجاد علاقة ارتباطية غير متكافئة (علاقة تبعية) العراق مع دول العالم الخارجي لاسيما الدول المتقدمة [47].

ولعل ابروز اليات تطبيق التبعية في الدول النامية والعراق هي نظرية التبعية (المركز والاطراف) وتعد نظرية المركز والهامش من النظريات الحديثة في مجال الاقتصاد وقد استخدمت لخدمة السياسية العالمية من منطلق واضح ومهم ان الاقتصاد محرك السياسية , أي ان الاقتصاد وسيلة للصراع السياسية وليس غاية في حد ذاته , تقوم هذه النظرية على تقسيم العالم الى ثلاث مناطق حسب التبعية الاقتصادية ودرجة التطور والرقي الاقتصادي الى [48] يلاحظ شكل رقم 1):

1. دول المركز (الغرب واليابان واستراليا والدول الصناعية المتطورة)
2. دول بينية (تقع ما بين المركز والاطراف)
3. دول الاطراف (دول نامية ودول متخلفة)
4. دول اطراف الاطراف (دول متخلفا جدا)

(47) عبدالوهاب حميد رشيد، التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية. معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1984م، ص29 .

[48]() جاسم سلطان , سلسة ادوات القادة (مشروع النهضة) الكتاب الثامن : جيوبولوتيك , تمكين للنشر , بيروت , 2013 ,ص80.

شكل (7) يوضح بشكل مبسط نظرية المركز والاطراف

إن مفهوم التمركز تصـور يقوم على التمايز والتعالي وتقديس الذات باعتبارها مركز الإشـعاع ، وهو ما ينطبق على المركزية الغربية التي تعالت نبرتها بتزايد هيمنة القيم الحضـــارية الغربية (الديمقراطية ، الليبرالية الاقتصـادية..)، وانتشـار نمط الحياة الأمريكية بصـفة خاصـة ، فاعتبر المركز صـانع الحضـارة ومبدعها ومسيرها ، ومثل الهامش الاستهلاك والركود والتبعية ، وكل ما زادت هيمنة المركز بمختلف تجلياتها اختزل دور الهامش وقزمت فاعليته ، وأمليت عليه الشـروط وفرضـت عليه القيود التي توافق الإيديولوجية الغربية التي حددت تصـوراتها الواضـحة عن العالم والإنسـان ،" ...وأفضـى ذلك إلى نوع من التمركز حول الذات بوصـفها المرجعية الأسـاسـية لتحديد أهمية كل شـيء وقيمته ، وإحالة الآخر على مكون هامشـي لا ينطوي على قيمة بذاته ، إلا إذا اندرج في سياق المنظور الذي يتصل بتصورات الذات المتمركزة حول نفسها ..."[49].وبالمقابل فإن الهامش أو الأطراف " هي المناطق التي اندمجت في النظام العالمي ، دون أن تتبلور

([49]) عبد الله إبراهيم : المطابقة والاختلاف ، بحث في نقد المركزيات الثقافية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط1، 2004، ص:22.

إلى مراكز ، فهي إذن تلك المناطق التي تتحكم القوى الخارجية في تحديد مدى واتجاه التراكم المحلي فيها" [50].

لقد قسّم الغرب العالم إلى مناطق نفوذ ومستعمرات وألحقها به على أساس المركز والأطراف ، وفرض سيطرته على هذه المناطق ليوافق مصالحه فيها ، وشيئاً فشيئاً اتسعت الهوة بين الطرفين ، وتكونت مركبات العقد (مركب النقص ومركب العظمة) ، فانتفت بذلك إمكانية التواصل والحوار المتكافئ ، لأن المركز (القوة) لا يحاور بل يسيطر ويفرض ويهدد أيضا .

ومما لا شك فيه أن آليات العولمة كرست مفهوم التبعية الدائمة للغرب ، فزادت المركز سيادة وسيطرة وزادت الأطراف تبعية وتهميشـــا ، ففي مجال الآداب مثلا نلاحظ أن ثورة المعلوماتية وتطور التقنية والاتصال، قد أسهمت في سيطرة مفاهيم اللغات والآداب الحية ، مع استمرار اعتبار الآداب واللغات الأخرى هامشية [51].

ان دول المركز غالباً ما تكون دول صناعية ومنها ما وصل الى عصر ما بعد الصناعة أي عصر المتاجرة بالخدمات المعلوماتية والتقنية ولعل نشوء نظرية المركز والاطراف تعود الى عدة اسباب [52]:

1. وجود دول عملاقة في الانتاج تحتاج الى الموارد الاولية لتشغيل الانتاج .
2. الحاجة الى الايدي العاملة والاسواق لتصريف المنتجات المصنعة .
3. المحافظة على استمرارية التفوق الصناعي .

اولا – دول المركز :

هذه الدول تقع في المركز وتتنافس على الموارد الاقتصادية في العالم بوالسيطرة على دول الاطراف , وايانا تكون هناك قوة واحدة تتفوق في العالم وهذا التفوق لديها ياتي عن طريق التفوق في الانتاج كما ونوعا

([50]) عز الدين المناصرة : النقد الثقافي المقارن، منظور جدلي تفكيكي ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،عمان ، ط1، 2005، ص:41.

([51]) المصدر نفسه ., ص44.

([52]) جاسم سلطان , مصدر سابق ,ص77.

الذي بدوره يؤدي الى تفوق في التبادل التجاري ويؤدي الاخير الى تفوق اقتصـــادي ,الذي يســـمح لهذه القوة بالسيطرة على العالم اقتصاديا وسياسيا [53].

ان هذه الضروريات لدى الدول الصناعية قد ولدت مفهوم المركز والاطراف .

وتتمتع دول المركز بعدة مميزات وهذه المميزات هي [54]:

1. اقتصادي زراعي وصناعي وخدمي متوازن .
2. حكومات مركزية قوية وبيروقراطية عريقة وقوى عسكرية هائلة .
3. تصنيع المواد ووجود العوائد الضريبة العالية لتمويل المشاريع والخدمات .
4. تتخصص في تجارة المعلومات والخدمات واقتصاد المعرفة .
5. تتمع ببرجوازية قوية وطبقة عاملة واسعة .
6. تمتلك نفوذ واسع في دول الاطراف .

الدول البينية :

وهي دول تقع بين دول المركز والاطراف وهي دول يغلب عليها طابع التنوع الاقتصـادي , وهي دول متحركا نسبيا في النمو ولكنها ليست كدول المركز متطورة ولا كدول الاطراف متخلفة انما وسط في ذلك وان دول المركز لا تتدخل في اقتصاداتها ولكن هذه الدول بدورها تمارس التدخل والنفوذ في مقدرات دول الاطراف , ويتكون هذا النوع من الدول في حالتين , اما ان تكون من دول الاطراف قد طرا عليها التطور , او قد تكون بقايا تاكل قوة قديمة من دول المركز ومثال ذلك اسبانيا والبرتغال [55].

دول الاطراف :

وهي دول تعيش حالة التبعية الاقتصادية التي تؤدي بدورها الى نشوء التبعية السياسية ومن مميزات هذه الدول [56]. :

([53]) جاسم سلطان , مصدر سابق , ص78.

([54]) المصدر نفسه, ص77.

([55]) جاسم سلطان , مصدر سابق , ص79 .

([56]) نفس المصدر ص78.

1. تتصف هذه الدول باختلال التوزان الاقتصادي فالمؤسسات الاقتصادية والخدمية ضعيفة نسبيا , وعوائد الضرائب فيها لا تكفي لدعم البنى التحتية , وهي ذات بنية تصنيعية ضعيفة .
2. حكومات ضعيفة نتيجة لضعف الاقتصاد القومي , فهي تخضع لدول المركز بشكل كبير و للشركات العابرة للجنسيات او العابرة للقارات لدرجة التضحية بمصالح مجتمعاتها المحلية لصالح مجتمع دول المركز ورفاهيته.
3. غالبا ما تكون معتمدة على عائدات النفط والغاز والمواد الخام المصدرة لدول المركز .
4. تعاني من مشاكل اجتماعية كثيرة منها, انتشار الفقر والامية , تعاني من طبقة فلاحية واسعة وطبقة برجوازية ضيقة , اختلال المساواة الاجتماعية فهناك طبقة تسيطر على الانتاج ووسائله وغالبا ما تكون هذه الطبقة هي شركات تابعة لدول المركز .
5. غالبا ما تستخدم دول المركز هذه الدول للاستفادة من اليد العاملة الرخيصة والمتوفرة

وتقوم النظرية على العديد من الميكانزيمات (الاليات) لتكون فعالة على منطقة الدراسة [57] :

اولا– ميكانزيم اعادة التركيب : ويعني عملية استيعاب الكيانات الاخرى في الهامش وتربيتها بمعايير ثقافة المركز اذ تتحول المحددات الثقافية الى اسلحة ايديولوجية تفرض باستغلال ادوات السلطة ومن ثم الهيمنة والقهر الثقافي وانعكاس ذلك اقتصاديا في اختلال ميزان فرص العيش واجتماعيا في التمايز والبناء الهايراكي ويتم ذلك في العراق من خلال استعياب الحركات الانفصالية خلسة واستعياب انظمة الحكم علنا مما ينتج عن هذه العلمية سياسة الضغط على الحكومة من اجل تجديد ولائها للغرب من جهة واستخدام الايديولوديات كورقة ضغط عليها من جهة اخرى , ويتم تهيج مشاعر الاخيرة بواسطة فواعل مخابراتية عبر منظمات سرية تستخدم من الشبكات التواصل الاجتماعية مقر عمل لها .

ثانيا – ميكانزم الترميز التضليلي وهي عملية استيعاب بعض الزعماء والافراد في الهامش الذين يتمتعون بشخصيات كاريزمية ذات قاعدة اجتماعية مؤثرة لدى مناطقهم (الهامش) واشراكهم وتسليط الضوء عليهم لإعطائهم مكانة تبعدهم عن قواعدهم الشعبية لمنع عامل تأثيرهم على الجماهير المؤيدة لهم ومنحهم امتيازات فردية كل ذلك يمارس في دول الهامش على الفئات التالية (اكاديميون ناجحون في اختصاصاتهم – علماء دين – قيادات عشائرية واجتماعية مؤثرة)

([57]) ابكر آدم اسماعيل , المركز والهامش قراءة جدلية , معهد الدراسات الافريقية والاسيوية , الخرطوم , 2016, ص10–11.

وليس ادل على ذلك افضل من مثال تهجير الكفاءات العراقية خاصة بعد عام 2003 وهو ما يطمح اليه هذا الميكانزم الذي تتبناه دول المركز ولعل السبب في ذلك هو ابقاء دول الهامش في دوامة التخلف خوفا من ان تمارس الكفاءات دور التغيير فيها نحو التنمية .

ثالثا- القمع والاستقطاب في حالة استشعار كيان ما في دول الهامش بالقوة لذاته وتخليه عن المركز ومحاولة التحرر من التبعية الاقتصادية فان دول المركز تقوم اما باستخدام القمع المعنوي من خلال الأيديولوجيات النائمة والتي تستيقظ عند الحاجة لها , او من خلال الدعم المادي باستخدام الاسلحة وهذا بات قديما.

لو سحبنا الامر وطبقناه على العراق سوف نجد ان تنطبق عليها مميزات دول الاطراف التي سبق ذكرها مما يعني ان هذه الدول تعيش حالة التبعية الاقتصادية لدول المركز كالولايات المتحدة واوربا الغربية وبقية البلدان الصناعية والخدمية التي تحتاج الموارد الطاقة المتوفرة فيها وان مواردها تستلهك من قبل دول المركز لان هذه الدول لا تمتلك مقومات دول المركز او حتى على الاقل مقومات الدول البينية وبما ان هذه الدول تعيش التبعية الاقتصادية فأنها تعيش التبعية السياسية ايضا , وكما هو معروف لا سياسة من دون اقتصاد في عالم ما بعد الحداثة كما ان الاقتصاد والسياسة طرفا مقص . كما ان هذه الدول من دون دول المركز قد تموت لأنها تمثل مصدر للموارد الاولية لدول المركز وهذه الموارد بدورها تعود بنفقات هذه على دول الاطراف وان دول المركز تصدر البضائع لها نستنتج من ذلك ان العميلة عملية تبادلية ما بين المركز والاطراف .. وان الصراع في هذه الحالة قد اخذ اتجاها اخر وهو الصراع من اجل السيطرة على منابع الموارد التي تبقي الدول الغربية والولايات المتحدة هي من تسيطر على العالم وعلى اقطاب الصراع الجيوبولوتيكي فيه وهذا يعتبر سبب رئيسي من اجل الصراع والتنافس في منطقة الخليج العربي بين القوى العالمية .

سبل التخلص من التبعية في العراق مستقبلا

بعد فشل الدولة في تحقيق النجاح بكافة المجالات وعدم ايفائها بالعهود والطموح للنهوض بالواقع الاقتصادي العراقي وتوفير المتطلبات الاجتماعية المتزايدة اضافة الى تغيير توجهاتها السياسية اذ تنازلت عن بعض واجباتها بعد تصاعد موجات الضعف الاقتصادي وزيادة التبعية للدول المتقدمة فقد اصبح هناك ضرورة قصوى للاستعانة ببعض البدائل للحد من هذه المشكلة ومن هذه البدائل والتي تعتبر من اهمها ضرورة توفر الامن والاستقرار السياسي اذ يعتبر المحيط الاجتماعي والنفسي الذي يضمن توفر الاستعدادات

والاتجاهات والسلوكيات الملائمة لتنفيذ استراتيجية التنمية والتصنيع في المجتمع العراقي فلا يمكن تصور مجتمع متطور في رواق الدول المتطورة اليوم اذا لم تتوفر على البيئة السياسية والمناخ الامني الضروري وذلك على مستوين:- مراحل التخلص من التبعية ولخطة زمنية للفترة القادمة تكون على النحو التالي

المرحلة الاولى :- داخليا : - ان عملية رفع سعر الدولار اثر سلبا وزاد من حجم التبعية و ان توفر العملة الصعبة لم يحقق مع الاسف أي قدرة نوعية في بناء المجتمع وتطوره بالعكس فالثورة المالية مكنت من التنمية الصناعية وبناء المصانع واستيراد التكنلوجيا ومن المعروف ان التنمية تكمن بازدهار القوى الانتاجية المتمثلة في قدرة العمال المنتجين على التحكم في تقنيات الاتجاه يتميز الانتاج الصناعي باستخدام آلات لرفع انتاج العمل بالرغم من ارتباط صناعة الآلات بدورها بالقدرة على تحويل المواد والمعادن اضافة الى الثروة الالكترونية , وبالتالي ان استيراد او تحويل التكنلوجيا لا يتحقق من خلال شراء الآلات وبناء المصانع بل في القدرة على صنعها وان التقدم لا يقاس بنوع الحكم او النظام السياسي للدولة سواء كان (ملكي او جمهوري) بل يقاس بمدى توفر الامن والاستقرار السياسي الداخلي وتمتع الافراد والمجتمع بالحرية في العمل والمبادئ وذلك من خلال قواعد وشرائع تنظيم العلاقات بين افراد المجتمع في اطار تحقيق التقدم والرقي والمصلحة العامة ومن دون المساس بكرامة الاخرين بغض النظر عن انتماءاتهم وجنسياتهم ودياناتهم , اذ ان التنمية تهدف الى تغيير هيكل المجتمع بأكمله والارتقاء به اقتصاديا وتكنلوجيا واجتماعيا وثقافيا وتوظيف كل موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية من اجل صالح المجتمع اذا ما عرفنا من خلال التقديرات التي توصل لها البحث (ينظر جدول 1) ان الناتج المحلي الاجمالي في العراق سوف ينمو بمعدلات كبيرة مما يتيح امامه فرصة للانطلاق الاقتصادي

جدول رقم (1)

يمثل القيم التنبؤية للناتج المحلي الإجمالي GDP بالمليون دينار عراقي للسنوات (2017-2030)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي
2017	202318974
2018	208101598
2019	213884221
2020	219666844
2021	225449468

231232091	2022
237014715	2023
242797338	2024
248579961	2025
254362585	2026
260145208	2027
265927831	2028
271710455	2029
277493078	2030

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على :- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء

المرحلة الثانية – داخليا : لابد من الاهتمام بعملية تنمية شاملة تشمل جميع القطاعات وتوفير فرص عمل في القطاع العام والخاص لان حاجة العراق من الوظائف المطلوبة سوف تزيد على الامد القريب اذا ما تم الاطلاع على التنبؤات التي تشير الى ذلك (جدول رقم 2) ولا ننسى من ذلك الاهتمام بتنمية الزراعة ورسم خطط خمسية قادرة على النهوض بالقطاع الزراعي تدريجا لحين اكتمال التنمية في هذا القطاع الذي سيؤدي بدوره الى القضاء على مشكلة الغذاء والامن الغذائي وبالتالي التخلص من تبعية مهمه جدا وهي تبعية السلع الغذائية ولابد من اتباع اليات ووسائل من شأنها رفع التنمية الريفية والزراعية في النقاط الآتية :.

1. زيادة الإنتاج الغذائي بما يضمن مستوي مناسباً من التغذية لسكان الريف وفائضاً يمكن تبادله في السوق المحلية.
2. العمل علي زيادة دخول سكان الري بهدف بقائهم في الريف الزراعي وذلك من خلال رفع إنتاجيتهم بالتطوير المستمر التكنيك المستخدم في العملية الإنتاجية ومن خلال تحقيق نسب تبادل عادلة ومتكافئة بين المنتجات الزراعية التي ينتجها اللازراعية وبالذات الصناعية.
3. الحد من هجرة الريفيين- وخاصة السواعد النشطة الشابة- إلي خارجه للبحث عن فرص عمل.
4. يضاف إلي ذلك هناك أهداف أخري طويلة الأجل للتنمية الريفية تتمثل في إدخال تغيرات جذرية في الهياكل الإنتاجية والفن الإنتاجي المستخدم والخدمات الإنتاجية والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية العاملة والريف بحيث تؤدي تلك التغيرات إلي تحويل فقراء الفلاحين من معدمين إلي منتجين

5. توفير عوامل الجذب في الريف للحد من ظاهرة النزيف البشري وذلك من خلال الخدمات الصحية والتعليمية والتنمية السكنية إذ من الواضح أن تقريب مستويات المعيشة بين الريف والمدينة لا يقتصر علي مجرد تقريب مستويات الدخول بينهما وإنما يشتمل علي عوامل الجذب كالخدمة التعليمية والصحية وغيرها.

جدول يوضح اعداد الوظائف المطلوب توفيرها في الفترة ابين (2018-2030)

السنة	مجموع السكان	معدل نمو السكان *	الوظائف المطلوبة
2018	38124182	2,8	1067477
2019	39127900	2,8	1095581
2020	40150200	2,8	1124205
2021	41190700	2,8	1135339
2022	42248900	2,8	1182969
2023	43324000	2,8	1213072
2024	44414800	2,8	1243614
2025	45520500	2,8	1274574
2026	46639900	2,8	1305917
2027	47771600	2,8	1337604
2028	48914100	2,8	1369594
2029	50061500	2,8	1401722
2030	51211700	2,8	1433927

المصدر :- علاء اللامي , تقرير عن الجهاز المركزي الإحصائي , وزارة التخطيط.

***تقديرات النمو السكاني حسب منظمة الامم المتحدة**

المستوى الثاني – خارجيا : يجب على الدولة العراقية النامية ان تتخلص من المشاكل العالقة مع دول الجوار اولا واخذ زمام الامور من خلال انشاء اتفاقيات اقتصادية ثانيا و ان تخرج من مرحلة القواعد العدائية المفرطة باتجاه قوميات الامم الاخرى وتبذل جهدا كبيرا لإيجاد القدرات الكافية التي تمكنها من العطاء من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين بلدان العالم الثالث ومن ثم الانسحاب من تقسيم العمل الدولي , اذا مهما بلغت امكانات الدولة من قوة فهي لا تستطيع ان تسد حاجاتها , او ان تنجح في تحقيق اهدافها التنموية

لوحدها وبالتالي فان تحقيق التكامل الاقتصـــادي بين دولة العراق والدول المتقدمة يكون عن طريق تشـــكل التكتلات مع العراق الاخرى بان العراق في تزايد مســتمر وتســري عداوتها من اوروبا الى الامريكيتين ثم الى اسـيا وافريقيا دون ان تنتقل الى العراق , اذ ان انتقال الدول بين هذه الدول ما زال يتعثر بالحواجز الكمركية , ويتعثر انتقال رجال الاعمال والعمال بحواجز الجوازات والجنســـية وانتقال رؤوس الاموال بحواجز نقدية وضريبية بينما تنتقل كل هذه الموارد بسهولة تامة بين من كونوا اسواقا مشتركة وتكتلات اقتصادية بالرغم من ان العراق كانت الاسـبق منذ الخمسـينات والسـتينات في اطار الجامعة العراق التي ابرمت عدة اتفاقيات مثل تســـديد المدفوعات وانتقال رؤوس الاموال و"الاتفاقية الموحدة لاســـتثمار رؤوس الاموال العراق " و " اتفاقية الوحدة الاقتصـــادية "[58] الا ان التكتلات الاحدث في الدول الاجنبية تنمو وتزدهر بينما تضـــعف هذه الاتفاقيات التي ابرمتها العراق , فلا نكاد نجد اســتراتيجية اقتصــادية عربية متكاملة يمكن ان تحقق معدلات جيدة في التنمية الشاملة

الاستنتاجات

أولا – أن زيادة حجم التبعية الاقتصـادية في الاقتصـاد العراقي وعدم الاسـتقلالية تعود بشـكل كبير إلى غياب التخطيط والاستراتيجية عند الاقتراض من الخارج و تدني مستوى الادارة المحلية

ثانيا– أن التبعية الاقتصادية تعد أحد معوقات التنمية التي واجهها الاقتصـاد العراقي بسبب تفاقم حجم الديون الخارجية وعدم سدادها وهذا ما يشكل ضعف جيوبولتيكياً في قوة الدولة الاقتصادي

ثالثا – أن أبرز الآثار السـلبية الناتجة عن التبعية الاقتصـادية لتراكم الديون الخارجية على الاقتصـاد العراقي تتركز في تعثر التنمية وزيادة التبعية الاقتصـادية للخارج التي نتيجة عن مشـكلة معقدة وشـبه مسـتعصـيه في عجز الموارد المحلية عن تغطية متطلبات التنمية وسـد النقص الاقتصـادي مما دعا إلى الاسـتعانة بالتمويل الأجنبي المتمثل في المؤسسات المالية الدولية الأمر الذي يحملها عبء الديون

رابعا أظهرت الدراسـة مدى تأثير المؤسـسـات المالية على بنية النظام الاقتصـادي العراقي عن طريق شـيوع التبعية الاقتصادية مؤشراتها وارتفاع قيامها ليس لصالح الاقتصاد العراقي كمؤشر

([58]) نور الدين زمام , , القوى السياسية والتنمية , دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث , دار الكتاب العربي , الطبعة الاولى ,2003 , ص166 .

التوصيات

أولا– اتباع استراتيجيات اقتصادية وفرض القوانين في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في العراق لما لها من آثار اقتصادية إيجابية

ثانيا –وضع سياسات اقتصادية رشيدة تسهم في تحسين الأداء الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي والتخلص والتخلص من الديون الخارجية والتبعية الاقتصادية

ثالثا– تعبئة الموارد المحلية بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع قوة الدولة الاقتصادية أربعة عدم الاعتماد على جانب دون آخر عن طريق تنويع الاقتصاد المحلي وتطوير القطاعات الاقتصادية ويخلق هيكل الاقتصاد الحديث و متوازن متحرر من مخاوف الأجيال القادمة على مستقبل البلاد القائم على اقتصاد مشوه ينتج سلعة واحدة والمخاطر الناجمة عن الشروط المفروضة من المؤسسات المالية الدولية

خامسا ضرورة التوجه الاقتصادي العراقي بشكل جدي نحو بناء قدرات انتاجية محلية توفر الأساس لتحقيق الاستقلالية والتخلص من التبعية الاقتصادية

المصادر :

ابراهيم العيسوي قياس التبعية في الوطن العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , جامعة الامم المتحدة , بيروت 1989

يوسف عبدالله فضيل البدرانه , التبعية الاقتصادية واثارها في الدول الاسلامية , رسالة ماجستير م , كلية الشريعة , جامعة اليرموك , 1999,

عبد الله سطي , نوباغ التبعية دراسة مكنزمات ازمة التخلف في المجتمعات العالم ثالثية , بحث منشور عبر الشبكة

جامعة الدول العربية، العلاقات الاقتصادية بني البلاد العربية. إعداد د. محمد لبيب شقير، 1958،

محمد السماك، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبولينيكية المحتملة، المستقبل العربي، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 51، السنة التاسعة، سبتمبر 1986

أحمد محمد أبو الرِّب، تحديات التنمية في الوطن العربي، طباعة المؤسسة الصحفية الأردنية، ط 1 – 1979،

محمد عبدالعزيز عجيمة، د. عبدالرحمن يسري، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، 1979، عبدالوهاب رشيد، التكامل الاقتصادي العربي، لا يوجد اسم ناشر ولا سنة نشر،

حمدية زهران، مشكلات التجارة الدولية في البلاد المتخلفة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1979،

عادل أحمد حشيش، مبادئ الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر،

محمد عبد العزيز عجمية وآخرون مذكرات في التنمية والتخطيط مركز الكتب الثقافية بيروت 1984

هوشيار معروف دراسات في التبعية الاقتصادية استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي مقترحات فكرية وحالات دراسية دار الصفاء للنشر عمان 2005

الأمانة العامة لاتحاد الغرف العراق الخليجية، التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة 1971 – 1982م،

سير وان عارب سيان , الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الجغرافية على الامن الاقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية , دار صنعاء للنشر والتوزيع , عمان , الطبعة الاولى , 2011,

فليح حسن خلف، التنمية والتبعية في الاقتصاد العربي، الناشر مجلة النفط والتعاون، بغداد، العدد الأول كانون الثاني – شباط، 1986،

التقرير الاقتصادي العربي الموحد , عام 2014 ,

المنظمة العراق للتنمية الصناعية، بغداد، مدخل لإستراتيجية التنمية الصناعية والتعاون الصناعي العربي، ط1، 1402هـ / 1982م،

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وجهات أخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1982م،

– فالح علي الصالح، عبدالحسين محمد جواد، تنمية التجارة البينية كمدخل أساسي من مداخل تحقيق السوق الإسلامية المشتركة، بحث مقدم إلى ندوة تنمية التجارة الإسلامية، الدار البيضاء، 1989، الناشر، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات، مجلة آفاق اقتصادية، عدد 39، 1989.

index mundi, www.indexmundi.com

جامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1988، أنور نعيم، د. جوريج يوسف حلبي، الأمن الغذائي في الوطن العربي، الناشر مجلة النفط والتنمية، بغداد، العدد الثاني، 1988، .

فكرت نامق عبد الفتاح– عبد الجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الامريكية حيال الخليج العربي بعد عام 2003، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد، 2012،

وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، ط1، المركز الثقافي العربي، الجزائر، 1991،

علي فارس حميد، التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي: دراسة في التخطيط الاستراتيجي العراقي بعد عام 2003، ط1، مركز راية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد،2012، ص33.

فكرت نامق عبد الفتاح– مهند حميد، الدراسات المستقبلية بين العلمية والنمطية، قضايا سياسية، العددان 35–36، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،

محمود أحمد محمد بن موسى، فاعلية برنامج مفتوح قائم على بنائية المعرفة لتنمية بعض مهارات التفكير الجغرافي واستشرف المستقبل والاتجاه نحو الجغرافيا، جامعة أسيوط، مصر، 2010،

وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية النشأة والتطور ولأهمية، على الموقع www.altasamoh.net.

محمد فالح الجهني، الدراسات المستقبلية شغف العلم واشكالات المنهج، مجلة المعرفة، العدد 175، كلية التربية، جامعة طيبة، السعودية، بلا ت،

جامعة الدول العربية، دراسات في تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادي العربي، 1978،

محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983،

إبراهيم سعد الدين، النظام الدولي وآليات التبعية، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 9 ، أغسطس 1986، .

نادر فرجاني، هدر الإمكانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4، 1985

. إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لا توجد سنة نشر، ص 13

عبدالوهاب حميد رشيد، التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية. معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1984م،

جاسم سلطان , سلسة ادوات القادة (مشروع النهضة) الكتاب الثامن : جيوبولوتيك , تمكين للنشر , بيروت , 2013 ,

عبد الله إبراهيم : المطابقة والاختلاف ، بحث في نقد المركزيات الثقافية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط1، 2004،

عز الدين المناصرة : النقد الثقافي المقارن، منظور جدلي تفكيكي ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،عمان ، ط1، 2005،

ابكر آدم اسماعيل , المركز والهامش قراءة جدلية , معهد الدراسات الافريقية والاسيوية , الخرطوم , 2016,

نور الدين زمام , , القوى السياسية والتنمية , دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث , دار الكتاب العربي , الطبعة الاولى ,2003 ,